

قاسم السومري مبدع أصل للمسرح وابتكر فيه حياة أخرى للعراقيين

د.جبار حسين صبري، إضافة إلى المدير الفني مهدي صالح) عانت من عقبات عدة أساسها ضعف التمويل المالي، فتوقفت عن الصدور مؤقتاً إلى حين إيجاد مصدر تمويل ثابت، على الرغم من سعي طاقمها لجعلها مكتنزة بالأفكار والنقد والتحليل والعرض والبحث، لتوضيح قيمة المسرح العراقي الجاد وسر قوته وعناده في التصدي للقبح بوسائل جمالية فاخرة.

أعمال الراحل التي كان يقدمها بين الحين والآخر كانت تثير أسئلة كثيرة تدل على درجة وعيه الشامل

وتجسيدا لرؤاه وتطلعاته الثقافية الشاملة تعاون مع الباحثة الموسيقية فاطمة الظاهر في تأليف كتاب "بغداد.. يا ليل البنفسج" الذي صدر في القاهرة عن دار نشر "جزيرة الورد"، ويعد الإصدار الأول لمركز الوتر السابع الذي تديره الظاهر، ويبحث في أثر التحولات السياسية والاجتماعية في العراق وتأثيرها على الأغنية العراقية في القرن الماضي، فكان محاولة لإيجاد مقاربة لفهم التحولات الموسيقية والغنائية في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية، ووضعها في إطار فهم ودراسة الظواهر لا كونها ظواهر منعزلة ومستقلة بل كونها تحمل خصائصها المتفردة التي تتفاعل وتتغامع مع ما يحيط بها من ظواهر لتشكّل مشهداً أو نسقا كلياً شعبياً وحضارياً.

وبالرغم من قلة الأعمال المسرحية التي كتبها أو أخرجها، إلا أنها كانت تمتلك عمقها وتأثيرها وحضورها الفاعل في المشهد المسرحي العراقي لما انطوت عليه من رؤية حديثة متطورة كرسسته مخرجاً يشار إليه بالبنان، ففي مسرحيته "سدر ووفيقة"، التي وصفها المتابعون بأنها "مغامرة جمالية"، يستنطق السومري سقم السياب ليمزجه بسقم العراق، ليكشف عن محنة إنسان ووطن، مع التفتيق قصائد الشعراء الآخرين (السياب، سلمان داود محمد، صلاح حسن، أديب كمال الدين، نجاة عبدالله، لوتو بامون) واستثمار رواية مهدي عيسى الصقر "الشواق طائر الليل" كونها تناقش مأساة السياب.

وهكذا نراه في مسرحية "ماذا لو..." التي تمحورت حول أثر الحروب على النخب الثقافية كونها تتطلع إلى المستقبل وبث روح العمل والجمال في الحياة، وكذلك في بقية مسرحياته "نقطة الفراغ" تأليف ضياء سالم، و"كلكاش"، "آخر ليالي الألف"، "ليالي سومرية" وغيرها، إذ كان الراحل يسعى لتأصيل الحروب والاستبداد والجوع، ولتنفض عنها سخامات فوهات البناني وغير الكوارث لكي تحيا المجتمعات الحيوية من جديد.

عبد العليم البناء
ناقد فني عراقي

برحيل الكاتب والمخرج المسرحي قاسم السومري صبيحة السادس عشر من سبتمبر 2021، يكون الموت قد سجل موعداً جديداً مع رحيل مبدع عراقي آخر، وسط صمت بالغ من المعنّين، إلا ما ندر، ليضاف إلى سلسلة من غادرونا من مبدعي العراق في صقيع وقسوة الغربة والمنافي القسرية، وكذلك أولئك المبدعين الذين عاشوا الغربة داخل الوطن بعد أن كانت عطاءاتهم وإبداعاتهم الثرية تملاً فضاءاته من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وكانوا من علاماته الفارقة والمشرقة زهوا وحضوراً وتأثيراً وعمقا ليظلوا أحياء في ذاكرة الأجيال.

السومري الراحل عن عمر ناهز 56 عاماً إثر تدهور مفاجئ لحالته الصحية، كان واحداً من رموز الثقافة والفنون في العراق، وعرف عنه العمل بصمت وهذوء وتواضع تام، بعيداً عن الظهور الإعلامي إلى حد ما، لكن أعماله التي كان يقدمها بين الحين والآخر كانت تنال الإعجاب وتثير أسئلة كثيرة موحية ودالة على درجة وعيه الشامل.

سفر السومري الإبداعي كان واضحاً للعيان منذ حصوله على البكالوريوس في الفنون المسرحية من كلية الفنون الجميلة في جامعة بغداد، والدبلوم العالي في الإدارة التربوية من معهد الدراسات والبحوث العربية في القاهرة، فقد عمل بصفة مخرج مسرحي في الفرقة الوطنية للتفصيل العراقية، وقام بإخراج عدد من مسرحياته وتولى عدة مهام ثقافية، أما على الصعيد الثقافي والإعلامي المتخصص، عمل السومري رئيساً لتحرير مجلة "الخشبة" الفصلية المتخصصة في المسرح، والتي قدمت العديد من الملفات المسرحية والقضايا الهامة لا في العراق فحسب بل في

ما يتعلق بالمسرح العربي والأمازيغي والعالمي حتى، كما عمل الراحل رئيساً لمركز روابط للثقافة والفنون، وعضواً في هيئة تحرير مركز الوتر السابع للفنون والتنمية المستدامة، وعضواً في نقابة الفنانين العراقيين، وله العديد من الكتابات والمقالات المتنوعة نشرها في الصحف والمجلات العراقية، في مساهمات متنوعة تتجاوز دوره الأساسي ككاتب ومخرج مسرحي، وكانت مجلة "الخشبة" التي تصدر في بغداد عن مركز روابط للفنون الأدائية، الأنموذج البارز لعطاءات الراحل السومري، لسعيها لتبني خطاب استشرافي للعروض المسرحية أو للنقد المسرحي، وتفعيل المشهد المسرحي بغية تأصيله وتعميق تجاربه الإبداعية وصناعه وبنائه على أسس صحيحة وسليمة، وصيانتة من الطارئين عليه شكلاً ومضموناً.

لكن هذه المجلة التي كانت تعد من أهم المجالات العربية التي تعنى بالمسرح، وتعاون في إصدارها مع مجموعة من المسرحيين العراقيين البارزين (حاتم عودة، إبراهيم حنون والمستشار الجمالي

محنة الآثار ضد الآثار تتجدد في مصر هدم قصر تاريخي بجوار معبد فرعوني يجدد الجدل حول صراع الأزمنة



آثار تخفي آثاراً والدولة تفاضل بينها

ويشدد الناقد سيد محمود لـ"العرب" على أن النسق الحضاري المفترض لأي مكان متغير من زمن لآخر، لكن ذلك لا يعني أن النسق الحضاري الآن يجيز هدم قصر بينما كان النسق الحضاري ذاته يمنع ذلك قبل عشر سنوات.

وتكشف أنه الناقد سمير غريب ذكر في كتاب حديث له يحمل عنوان "معارك العمران" كيف قاوم عندما كان رئيساً لجهاز التنسيق الحضاري أصواتاً ومطالب متعددة تطالب بهدم قصر أندراوس في الأقصر.

ولفت إلى أن هناك جانباً في القصة "مازال غائماً وغامضاً وربما يعزز الشكوك بشأن وجود مصالح بعينها تقف وراء إزالة القصر". غير أن هذا القول لا يجد ما يؤيد صحته خاصة في ظل عدم جاهزية موقع القصر لإقامة مشروع سياحي كبير، إذ يدخل ضمن نطاق حرم معبد الأقصر الفرعوني، ويحظر قانون الآثار إقامة مشروعات تقع في حيز أي من الآثار. ويرى البعض من خبراء الآثار أنه مادام قصر أندراوس غير مدرج باعتباره أثراً تاريخياً، مصرحاً أو قبطياً أو إسلامياً، فإن هدمه جائز بحكم القانون. ويقول محمد نبيل جواد مفتش آثار بمنطقة الأقصر، لـ"العرب" إن عمليات تنقيب غير شرعية جرت في القصر خلال السنوات الأخيرة من جانب بعض الأفراد المجهولين جعلت المبنى آيلاً للسقوط، ولغقت الأنظار إلى أن بقاء موقع القصر دون خضوع رسمي للآثار يمثل تقريباً في كنوز محتملة.

وشهد القصر جريمة غامضة عام 2013 عندما عثر على جثتي صوفي (82 سنة) ولودي (84 سنة) ابنتي أندراوس صاحب القصر مقتولتين دون التوصل إلى الجناة. وكانت الشقيقتان من أشهر نساء الأقصر المتهيمات للعصر الملكي، إذ اشتهرتا بالجمال والأناقة، حتى أن أهالي الأقصر يحكون أن إمبراطور إثيوبيا السابق هيلاسلاسي هابلاماريام عرض على إحداهما الزواج لكنها اعتذرت لرفضها مغادرة مصر.

ويخشى البعض أن تؤدي عملية هدم القصر إلى استسهال هدم مبان أخرى لها أهميتها التاريخية للأسباب ذاتها تحت زعم صيانة الأثر الأقدم أو بحثاً عن آثار محتملة غير مكتشفة.

وتشمل هذه المباني مسجدا شهيراً لأحد أولياء الله الصالحين هو سيدي الشيخ أبي الحجاج، الذي تلتصق جدرانها بجدران معبد الأقصر أيضاً، والكثير من جدرانها تضم نقوشا بالكاتبه الهيروغليفية ترجع لعهد بناء المعبد، ما يعني أنه تم إنشاء المسجد داخل المعبد القديم. ويعاني مسجد أبي الحجاج في بعض أجزائه من تصدع كبير نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي.

ضمن الآثار مآدام محققاً لشرط مرور المئة عام، وهناك مبان أثرية يتم شطبها من السجلات تمهيداً لهدمها لصالح مشروعات ربحية يمكن إقامتها في المكان ذاته.

تراكم حضاري

يرى البعض من الخبراء أن تقبل افتراض مسؤولي الآثار بتراجع وجود آثار رومانية أو حتى مصرية قديمة (فرعونية) أسفله لا يبرر أن اكتشاف هذه الآثار يستلزم هدمه تماماً. ويشير هؤلاء إلى وجود وسائل وتقنيات تكنولوجية حديثة للتنقيب عن الآثار دون هدم ما يعثليها من مبان، وهو نمط من الأساليب المتبعة للتعامل الحضاري مع المباني التاريخية القائمة على تراكم الحضارات والعصور، انطلاقاً من مبدأ التعامل مع الأزمنة الماضية كلها بميزان من العدالة.

ويوضح الدكتور شريف شعبان أستاذ الفنون المصرية القديمة في جامعة القاهرة أنه من المثير في الأمر أن لجنا سابقة تم تشكيكها بمعرفة وزارة الثقافة المصرية انتهت إلى ضرورة الحفاظ على القصر كما هو.

ويضيف لـ"العرب" أن الكثير من دول أوروبا لديها مبان متعددة الأزمنة تقوم فوق بعضها، وتم إتاحتها للزوار كدليل للتكامل الحضاري، ومعظم الدول المهتمة بتاريخها تحتفي بكل بناء له دلالات تاريخية.

ويتابع قائلاً "لو كان مثل هذا القصر الراحل قائماً في أي دولة من دول أوروبا لثم ترميمه وصيانتته، بل والإحتفاء به بالشكل الأمثل". وقد تجاوزت تقنيات العلم الحديث فكرة الفاضلة في العمل الأثري بين مبنئ وآخر، إذ يمكن الكشف عن عدة مبان قائمة في المكان ذاته ترجع إلى عصور متفاوتة دون وجود حاجة للاستغناء عن أي منها، ويمثل القول إن المبنى آيل للسقوط ختماً من الإمكانات المفترضة للهيئة المصرية المسؤولة عن الترميم، لأنه تم ترميم مبان أكثر قدماً وأسوأ حالاً.

تذبذب النظرة الجمالية

يلفت النظر أن الحكومة المصرية تصر على الالتزام الحرفي بالقانون دون وضع اعتبار للنسق الثقافي العام، حيث يتيح القانون الاستيلاء على أراض وعقارات للمنفعة العامة، خاصة لو كان الهدف هو التنقيب عن آثار محتملة. إن أحداً لم يفكر في الأمر من هذا التصور، ما دام ملتزماً بالسجلات الرسمية التي تنفي كونه أثراً، فالتشوه البصري الناتج عن إخفاء مبنى مهم لا يمكن الإمساح به على كونه عملاً مخالفاً للقانون.

آثار هدم واحد من القصور التاريخية القديمة في مدينة الأقصر، جنوب مصر، بحجة وجود آثار أسفله أزمة حادة داخل الأوساط الثقافية حول تكرار الاعتداء على التاريخ لصالح الحاضر، ما طرح نقاشاً ساخناً يلوح تارة ويختفي تارة أخرى حول أي الأزمنة الماضية أولى بالرعاية والاهتمام.

مُهمة لعبت دوراً عظيماً في تاريخ مصر الحديث.

ويوضح أن قرار الهدم وما صاحبه من سرعة في التنفيذ دون محاورات مجتمعية مثل صدمة قاسية لأهالي المدينة السياحية الذين اعتبروه بمثابة تغيير متعمد لمشهد حضاري قائم ومعروف اعتادوه منذ عقود طويلة.

ومعروف أن القصر يخص توفيق باشا أندراوس وهو أحد أعيان مدينة الأقصر، وكان له دور عظيم في مؤازرة الزعيم سعد زغلول في كفاحه ضد الإنجليز حتى أنه قام ببيع مئات الأقدنة من الأراضي الزراعية وتبرع بقيمتهم للحركة الوطنية.

البعض يخشى أن تؤدي عملية هدم القصر إلى استسهال هدم مبان أخرى لها أهميتها التاريخية للأسباب ذاتها

وأصر الرجل على استقبال زغلول سنة 1921 عندما منعت سلطات الاحتلال استضافته وانتخب بعد ذلك عضواً في البرلمان عن حزب الوفد على مدى اثنتي عشر عاماً خلال الفترة من 1923 إلى 1935. واستضاف القصر اجتماعات مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ورئيس الوزراء الأسبق في زيارته المتعددة للأقصر، ما جعله يكتسب مكانة تاريخية لدى الناس تتجاوز فخامته المعمارية وطرازه الإيطالي الفريد وزخارفه البديعة ومقتنياته النادرة، فضلاً عن وجود لوحات من الفريسك في الأسقف والحوائط نفذها بعض الفنانين الإيطاليين في زمن الإنشاء.

ويستغرب البعض من عدم تسجيل المبنى كآثر رغم أن تعديلات قانون الآثار رقم 117 لسنة 1983 التي أقرها البرلمان المصري قبل نحو عام اعتبرت كل بناء مر عليه مئة عام يدخل ضمن نطاق الآثار. وأكدت مونيكا حنا رئيسة وحدة التراث والآثار في أكاديمية العلوم والتكنولوجيا أن عدم تسجيل القصر كآثر يعد مخالفة قانونية للمجلس الأعلى للآثار.

وأوضحت في تصريحات إعلامية أخيراً أن المجلس ملزم وفق القانون بالبحث عن أي مبنى أثري وإدراجه

مصطفى عبيد
كاتب مصري

القاهرة – أبان قرار هدم واحد من القصور التاريخية القديمة في مدينة الأقصر الذي تم تنفيذه قبل أيام عن حالة تخطيط سائدة في التعامل مع الآثار والأبنية التاريخية على المستويين الحكومي والشعبي في مصر، حيث تمت إزالة القصر الذي يخص عائلة توفيق أندراوس باشا بناء على قرار مجلس مدينة الأقصر باعتبار أن المبنى آيل للسقوط، وغير مسجل رسمياً كآثر تاريخي مع أنه بني منذ أواخر القرن التاسع عشر، فضلاً عن وجود حاجة للتنقيب تحته استناداً لدراسات رجحت البناء فوق أنقاض معبد روماني قديم.

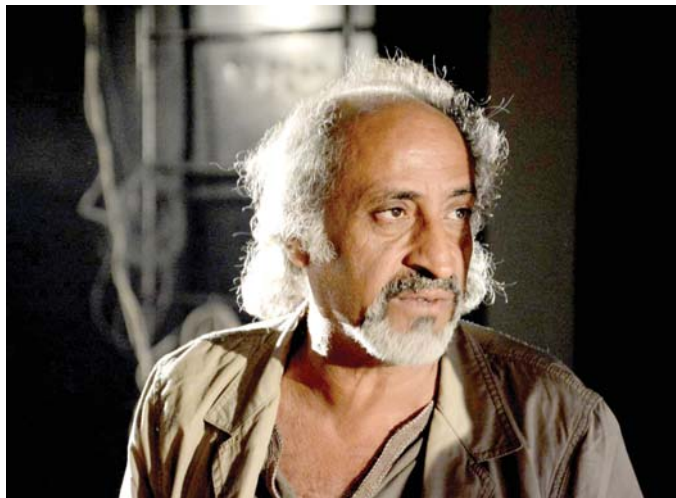
ببر البعض اتفاق اللجنة المشكلة في المجلس الأعلى للآثار على هدم القصر، بإصدار رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي توجيهات شفوية خلال زيارته الأخيرة للأقصر قبل نحو شهرين بضرورة إخلاء طريق الكباش من أي مبان قديمة تؤثر على النسق الحضاري العام للمنطقة الأثرية، في ظل الترتيب لافتتاح تاريخي للطريق بمشاركة وفود عالمية.

وتمتد ساحة القصر المبني من الطوب اللبن بمساحة 917 متراً مربعاً في الطريق بين معبد الأقصر وطريق الكباش مطلاً على نهر النيل بواجهة تمتد نحو 25 متراً، ما يجعله واقعاً داخل نطاق حرم المعبد، على حد قول بعض رجال الآثار المؤيدين للهدم.

تاريخ ضد آخر

طرحَت الأزمة تساؤلاً هاماً حول مدى تقبل الاعتداء على جزء من التاريخ دعماً لجزء آخر، وهو ما اعتبره بعض المثقفين المتابعين للأزمة ازدواجية غير مبررة في التعامل مع الآثار والمباني التاريخية. صحيح أن هناك اتفاقاً غير مكتوب بأن آثار مصر القديمة الأكثر أهمية لدى الحكومة لها تخطي به من إعجاب واهتمام عالمي واسع، إلا أن ذلك لا يعني أن يكون ذلك على حساب بناء آخر له بعده الحضاري.

ويقول الكاتب المصري هشام مبارك، المنتمي لمدينة الأقصر، لـ"العرب" إن عدم اعتراف وزارة الآثار بقصر الباشا الشهير الذي تم بناؤه عام 1897 كآثر لا يعني أبداً الموافقة على هدمه، لأنه يخص عائلة



رحيل مفاجئ لمسرحي أمسك بتلايب ثوب الحياة